

ازدواج الجنسية و زيف الولاء

بِقَلْمِ دُ. مُصْطَفَى الرِّفَاعِي (٥)



مع الأفريقيين من أصل مصرى أملاً أن يكون لهم فى يوم ما ثقل سياسى فى يadelهم للتأثير على سياساتها تجاه مصر والشرق الأوسط وحتى تكون هذه السياسات أكثر عدالة وحيدة لم يحدث شئ من ذلك بل ما شهد هو رغبة من أولئك فى التدخل فى الشأن المصرى الداخلى وفي مهاجمة الأوضاع فى مصر. الحلبة السياسية المصرية عامرة بقدر متزايد من الصراعات والخلافات والاتجاهات والفتن ولا تحتاج إلى تدخلات خارجية أو استقواء بالدول الأجنبية ويشهد على ذلك المواقف والأحداث التي تتعرض لها مصر حالياً من التحالفات الأمريكية التي تستهدف اضعاف الدولة وأختراق المجتمع وترويج الفتن وتجنيد الموالى وأضعاف الاقتصاد وتهديد الأمن القومى.

انهشنا وغضبنا لاستقواء بعض الأمريكيين من أصل مصرى بحكومات يadelهم للضغط على مصر فى أمور سياسية ودستورية، بدلاً من الدهشة والغضب كان علينا ان ندرك ان الولاء والانتقام لا يعرفان الزواج أو التجزئة.

علينا ان نتعرف اتنا خطانا عندما سمحنا من حصل على جنسية أجنبية ان يظل مصرى الجنسية وان يحمل جوازاً مصرى، وعلينا ان نتوقف عن السماح بازدواج الجنسية حتى لا تدفع مصر ثمن زيف الولاء وحتى تعرف الهوية تعرضاً صحيحاً، وعلينا الانصرار جوازات سفر مصرية لحاملى الجنسيات الأجنبية وبمعنى هذا ان تقصر الحقوق السياسية على المصريين دون غيرهم مثل حق الانتخاب والترشح وتولي المناصب العامة والمشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك النشاط الحزبى والجمعيات ويتكون للمتجمسين بجنسيات أخرى كامل الحق فى ممارسة انشطة الاستثمار والأعمال طبقاً للقواعد العامة التي ينظمها قانون الاستثمار.

يتطلب الحصول على الجنسية الأمريكية أن يكون الولاء والانتقام للولايات المتحدة فقط دون غيرها، ويتحقق ذلك بإداء قسم الولاء أمام إدارة الهجرة والجنسية، وبديهي أن يسبق منح الجنسية التحرى عن طالب الجنسية للتحقق من أنه سيكون مخلصاً لوطنه أوطنه الولايات المتحدة ومحافظاً على مصالحها دون غيرها.

من هنا فإلينى أعجب من أن يفترض المشرع المصرى إمكانية ازدواج الولاء والانتقام بالنسبة للمصريين الذين انتقلوا إلى بلاد آخرى مثل الولايات المتحدة وأصبحوا مواطنين أمريكيين. فمصر ليست ولاية أمريكية - وافتراض أن السماح بازدواج الجنسية يصب في صالح مصر هو افتراض خاطئ لأن الدولة المانحة للجنسية لا تسمح بذلك وتعتبره إخلالاً بقسم الولاء.

إذا كانت بعض الدول المانحة للجنسية تتغاضى عن احتفاظ المواطن بجنسيته الأصلية فلا يجوز اعتبار ذلك متعارضاً مع قسم الولاء بل لا بد ان يتافق معه تماماً لأن الأساس أن يوظف ازدواج الجنسية لخدمة سياسات ومخططات الدولة الأجنبية التي غالباً لا تكون في صالحنا ولقد نشأنا عن هذا الوضع المخلي تشكيل تنظيمات سياسية بالخارج من الأمريكيين من أصل مصرى مناهضة لمصر وسياساتها ويدعى هؤلاء أنهم أكثر معرفة ودرأية بما هو في صالح مصر وشعبها، وهو قول عجيب يفتقر إلى المنطق ومخالف للواقع لأنهم خرموا من نسج هذا المجتمع وأصبحوا جزءاً من مجتمعات أخرى أما أبناء هذا الوطن الأفريقيين الذين يعيشون هموم ومشاكل مصر السياسية والحياتية فهم

أدرى بحالها وقدر على علاجها وليسوا في حاجة إلى وصاية أو تدخل من الأمريكان من ذوى المنشأ المصري. لا يتعارض ذلك مع التواصل